مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية
ISSN: 2170-1822,
EISSN: 2600-6189
مجلد: 10 عدد 2 ديسمبر 2019 ص.ص 641-679
مشروع تقرير المصير سنة 1959

مشروع تقرير المصير سنة 1959وموقف المستوطنين منه

مريم حيفر[1]، السبتي غيلاني[2]
جامعة باتنة1، [1] meriem.haifer@univ-batna.dz
جامعة باتنة1، [2] ghilanisebti@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 23/ 07/ 2019؛ تاريخ القبول: 19/ 11/ 2019

Draft self-determination in 1959

and the attitude of the settlers

Abstract:

When General Charles de Gaule came to power after the Rebellion of13th of May1958; no one knew how his policy would be towards the Algerian revolution. The European settlers thought they won and brought the man who will carry out their criminal policy in Algeria. Algerian people were waiting for General de Gaule to enhance their cause of independence and get rid of French colonialism.

the 16 th of September,1959 was considered as an explosion of a bomb for the European settlers, General Charles de Gaule has admitted that the Algerian people had

المؤلف المراسل: مريم حيفر
meriem.haifer@univ-batna.dz

the right to determine his own destiny , and thus de Gaule put an end to the idea of sovereignty of the French presence and the French eternal presence in Algeria. the settler's first responses was generally fierce, they screamed the betrayal of de Gaule, they were being in a big struggle with time, prepare for a coordination with the army leaders to defend the idea of Algeria a French territory. European settlers and French army commanders in Algeria considered that General de Gaule, who returned to power thanks to them, stabbed them in the back. They expressed their dissatisfaction with this policy and uttered their indignation at the tenderness that General de Gaule showed to Algerian people.

According to European settlers; the declaration of 16th of September 1959 represents a platform that paved the way for the FLN to free Algeria to.

Keywords: European Settlers; General Charles de Gaule; Self determination; Algeria Is French; Algerian Revolution.

الملخص:

عندما استلم الجنرال شارل ديغول مقاليد الحكم بعد تمرد 13 ماي 1958م،لم يكن لأحد أن يعرف كيف ستكون سياسته اتجاه الثورة الجزائرية، فالمستوطنون الأوروبيون كانوا يظنون بأنهم انتصروا وجاؤا بالرجل الذي سيكون أداة سهلة لينفذوا به سياستهم الإجرامية في

الجزائر كيفما شاؤا، أما الشعب الجزائري فقد كان ينتظر من الجنرال شارل ديغول الحل الليبرالي لقضيتهم وهو الاستقلال والتخلص من الاستعمار الفرنسي.

لقد كان 16 سبتمبر 1959م بالنسبة للمستوطنين الأوروبيين عبارة عن قنبلة انفجرت، فقد اعترف الجنرال شارل ديغول بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، حيث قال فيه : "بأن الوقت قد حان لإعطاء الفرصة للجزائريين لكي يعبروا بأنفسهم عن مستقبلهم، ويقرروا مصيرهم بأنفسهم " وبذلك وضع الجنرال شارل ديغول حدا ونهاية لفكرة السيادة الفرنسية والوجود الفرنسي الأبدي في الجزائر. وكانت أول ردودهم عنيفة عموما، فقد صرخ المستوطنين بأعلى صوتهم بالخيانة والتخلي، ومنذ أن تفوه ديغول بكلمة تقرير المصير وهم في صراع مع الزمن يتهيأون بالتنسيق مع قادة الجيش للدفاع عن "الجزائر فرنسية "، واتفقوا على شيء واحد هو الحفاظ على الجزائر الفرنسية بشتى الوسائل.

اعتبر المستوطنون الأوروبيون وقادة الجيش الفرنسي في الجزائر أن الجنرال شارل ديغول الذي عاد إلى السلطة بفضلهم قد خذلهم وتخلى

عنهم، مما زاد في إستيائهم من هذه السياسة وسخطوا على الرقة التي أولاها الجنرال ديغول للشعب الجزائري معتقدين ذلك من دلائل الضعف ودلالات سياسة التخلي عنهم. إن تصريح 16سبتمبر1959 يمثل أرضية مهدت الطريق لتسليم الجزائر بالمجان إلى جبهة التحرير الوطني حسب إعتقاد المستوطنين الأوروبيين.

الكلمات المفتاحية: المستوطنون الأوروبيين؛ الجنرال ديغول؛ تقرير المصير؛ الجزائر فرنسية؛ الثورة الجزائرية.

مقدمة:

شكل وصول الجنرال شارل ديغول إلى الحكم نقلة جديدة في السياسة الفرنسية، سواء تجاه جبهة التحرير الوطني أو الجماهير الشعبية الجزائرية ،إذ كان يعد في نظر الفرنسيين الشخص الوحيد القادر على حل القضية الجزائرية، والأمل الوحيد لإخراج البلاد من هذا المأزق بحكم تجربته الواسعة في قيادة فرنسا في أصعب ظروفها.

بعد تولي الجنرال شارل ديغول لمقاليد الحكم على إثر إنقلاب 13ماي 1958م، اتبع في سياسته تجاه الجزائر عدة أساليب فهو لم يختلف عن سابقيه وذلك بلجوئه إلى سياسة القمع والاضطهاد أملا منه في

القضاء على الثورة الجزائرية،غير أن الميدان أثبت له العكس تماما مما أجبره إلى اللجوء إلى سياسة المراوغة والإصلاح ، ولعل أبرز مشروع طرحه في إطار هذه السياسة هو مشروع تقرير المصير هذا الخطاب الذي أعده وخطط له مطولا، والذي اعترف فيه ولأول مرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه.

وقد اعتبر المستوطنون الأوروبيون أن الجنرال ديغول الذي عاد إلى السلطة بفضلهم قد تخلى عنهم من خلال تصريح 16 سبتمبر1959م، وهو التصريح الذي يعتبر بالنسبة إليهم خروجا عن سياسة الجزائر فرنسية، إضافة إلى هذا فإن هذا التصريح قد أصبح في نظرهم عبارة عن قنبلة انفجرت. حيث كانت ردود أفعال المستوطنين الأوروبين عنيفة، فاتخذوا موقفا واحدا تمثل في الحفاظ على الجزائر الفرنسية بأي ثمن كان و إجبار الجنرال ديغول على التخلي عن هذا المشروع.

وهو ما سنتطرق إليه في هذا المقال وذلك للوقوف على أهم محطات وردود فعل المستوطنين الأوروبيين إزاء إعلان الجنرال شارل ديغول لمشروع تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959م، وذلك من خلال طرح التساؤلات التالية:

-كيف استقبل المستوطنون الأوروبيون خطاب الجنرال ديغول المتضمن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره؟

-ما هي المحاور الرئيسية لهذا المشروع؟

-ماهي أهم الخطوات التي سلكها الجنرال ديغول قبل إعلانه عن هدا المشروع ؟

-ماهي أبرز ردود أفعال المستوطنين الأوروبيين بعد إعلان ديغول لمشروع تقرير المصير؟كل ذلك سنتناوله بالدراسة والتحليل ضمن متن هذا المقال.

مشاريع ديغول للقضاء على الثورة

اتبع شارل ديغول (Charles de Gaule ،1890-1970)في سياسته تجاه الجزائر عدة أساليب فقد اتبع السياسة التقليدية الفرنسية، وهي اعتبار الجزائر جزء لا يتجزء من فرنسا ولما وجدها لا تجدي نفعا لجأ إلى استعمال العنف والاضطهاد لكنه لم يحقق عن طريقها الهدف ، ولما يئس من هذا الأسلوب لجأ إلى إتباع سياسة القمع والإصلاح في آنٍ واحد. لكنه كان دائما يكتب له الفشل في تحقيق هدفه، تحت ضربات الثورة المتوالية (أزغيدي لحسن، 208:2009).

وللإشارة فقد جاء تعيين الجنرال ديغول كرئيس للجمهورية الخامسة نتيجة عدة ظروف وأسباب كانت تمر بها فرنسا، منها الظروف الاقتصادية الصعبة لدرجة أنها وصلت إلى الاقتراض، وهذا دليل على أن الثورة الجزائرية قد أنهكت خزيتها، فجاء تمرد 13 ماي 1958م الذي قام به الجيش الاستعماري في الجزائر بقيادة الجنرال راؤول صالان (Raoul Salan ،1899-1984) وجاك ماسو (Jacques -1902-2002 Massu)، بدعم من المستوطنين الأوروبيين إذ طالبوا بدعوة الجنرال ديغول إلى تسلم الحكم لإنقاذ فرنسا من الإفلاس ولكي يضمن بقاء الجزائر فرنسية إلى الأبد، وحتى حكومة بيار فيلملان (-1907 Pflimlin ,Pierre،2000) لم تستطع فعل شيء فقررت هي الأخرى قبول فكرة دعوته إلى تسلم الحكم وبالفعل وافق الجنرال ديغول وتسلم الرئاسة في 1جوان 1958م (بوعزيز يحي،1996: 221).

توجه في 5 جوان1958م إلى الجزائر وأعلن عن عزمه تطبيق سياسة الإدماج وتحقيق المساواة، ومن أجل تحقيق هذا المطلب إتخذ إجراءات عسكرية وسياسية واقتصادية. لكن تشكيل الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر1958م برئاسة فرحات عباس (1899-1985) وتوالي الاعترافات بها من قبل الدول العربية والأوروبية جعل ديغول يتبنى

سياسة إصلاح شملت جميع الميادين للرد على قيام هذه الحكومة وقبل الحديث عن مبدأ تقرير المصير الذي اعترف فيه ولأول مرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. لابد من التطرق إلى المشاريع التي سبقت هذا الإعلان والتي كانت لا تخلو من مناوراته السياسية بداية من استفتاء 28 سبتمبر 1958م، الذي عرضه على المستعمرات الفرنسية من أجل التصويت على دستور فرنسا الجديد.(أزغيدي لحسن،2009 :212-213).

وقد استعمل الجيش الفرنسي كل وسائل الترهيب والتنكيل لإرغام الشعب الجزائري وحمله على التصويت،لأن الاستفتاء على الدستور لايهم إلا الفرنسيون، وليس له أدنى علاقة بالجزائريين.(ميلودي سهام،2015 :12)

كانت نتائج الاستفتاء في الجزائر طبقا للأرقام التي نشرها الفرنسيون96.5./ . أجابوا بنعم،و3.6./ .أجابوا بلا(أزغيدي لحسن،2009 :213). هذه النتيجة جعلت الجنرال ديغول يغتر ويقول للعالم أنه لايوجد قمع في الجزائر فأعلن عن "مشروع قسنطينة" في 3أكتوبر 1958م ومن أبرز ما جاء فيه :إنشاء مساكن لمليون نسمة، ومنح 250 ألف هكتار من الأراضي للجزائريين، وإحداث 400 ألف منصب شغل جديد. وكان الهدف من المشروع ضمان زيادة الدخل الجزائري بنسبة7.5./ . والقضاء

تدريجيا على الفرق في المستوى المعيشي بين الجزائريين والمعمرين.(المجاهد،1961 :8)

نلمس من كل هذا أن ديغول كان يحاول إغراء الشعب الجزائري وبالتالي عزله عن الثورة ،وتكوين طبقة مرتبطة بفرنسا أو ما يسمى بالقوة الثالثة، لكن هذا المشروع رفض ولقى معارضة شديدة من طرف المعمرين لشعورهم أنهم السادة وحتى الجزائريين رفضوا المشروع (أزغيدي لحسن،2009 :195).

غير أن الجنرال ديغول لم يستسلم، فجاء بمشروع "سلم الشجعان في 23 أكتوبر 1958م، وكان موجها لجيش التحرير الوطني، فقد دعاه إلى إلقاء السلاح وتسليم أنفسهم إلى أقرب مركز للجيش أو الشرطة. كما دعا القيادة السياسية بالخارج أو ما أسماها بالمنظمة الخارجية للتوجه إلى باريس لتصفية وإنهاء الحوادث، ويتضح من كل هذا أنه يطلب من قيادة الثورة الاستسلام، فرفض أعضاء الحكومة المؤقتة المشروع جملة وتفصيلا، فديغول كان يريد أن يفرق بين السياسيين والعسكريين ويرفض التحاور معهم بحكم أنها ليست الممثل الحقيقي للشعب(بوضربة عمر،2010 :88).

أعلن في مطلع جانفي 1959م بأن الجزائر ستكون لها مكانة ممتازة داخل المجموعة، وقال في الندوة الصحفية التي عقدها يوم 23مارس1959م، يجب الوصول في يوم من الأيام إلى المحادثات، وبذلك سجل خطوة أولى في طريق الانفصال ونبذ حل الفرنسة للجزائر داخل المجموعة، يجب أن تكون نتيجة محادثات (بوعزيز يحي،1996 :283).

لقد فشلت وأفلست تماما السياسة الفرنسية في جهودها لتحويل الشعب الجزائري عن تأييده لجبهة التحرير الوطني التي أصبح نفوذها يتسع وسمعتها وصيتها يكبر وينمو باستمرار، بينما بلغت انتصارات جيش التحرير الوطني الذروة خلافا لما كان يردده الجنرال شال موريس (Maurice Challe,1905-1979) عن قرب القضاء على الثورة عسكريا، بفضل تطبيق برنامجه الواسع الضخم. وقد تأكد ديغول بنفسه فشل هذا المشروع عندما زار الجزائر في شهر أوت1959م.(خضير إدريس،2006 :291).

كما تأكد من فشل السياسية الفرنسية التي كان يعتمد عليها إذا لم يقض على نفوذ جبهة التحرير الوطني كقوة سياسية داخل الجزائر، رغم كل الجهود التي بذلت في تطبيق وإنجاح مشروع قسنطينة الاقتصادي. كما لم يقض على جيش التحرير الوطني كقوة عسكرية رغم استعمال أقسى

وسائل العنف والتخريب والقتل والتعذيب وفق مخطط شال.(بوعزيز يحي،1996 :284).

إعلان شارل ديغول لمشروع تقرير المصير في 16 سبتمبر1959:

لم يستطع الجنرال شارل ديغول القضاء على الثورة وحسم الحرب عسكريا والإطاحة بقيادتها الداخلية والخارجية، رغم مشروع شال العسكري الضخم الذي هلل للانتصارات وفي ظل توسيع الهوة بين المسلمين الجزائريين والمستوطنين وتزايد الراغبين في الحل السلمي بسبب النفقات العسكرية التي أنهكت الاقتصاد الفرنسي. فقد صرح الجنرال ديغول قائلا:"أصبحت متأكدا أكثر من أي وقت مضى أنه رغم تفوق وسائلنا الساحقة فإنه لا طائل من خسارة رجالنا وأموالنا عن طريق فرض شعار الجزائر فرنسية، وأن السلم لا يمكن أن ينشأ إلا عن مبادرات سياسية تتخذ اتجاها معاكسا، وأن فرنسا يجب أن تسير في هذا الطريق وإن استمرارنا في متابعة نضال وهمي، سيسيء إلى معنويات جيشنا وبالتالي وحدتنا الوطنية".(ديغول شارل،1981: 86).

ليلجأ ديغول إلى إخراج ورقة سياسية أخرى متمثلة في مشروع حق تقرير المصير للشعب الجزائري كتسوية للأوضاع وقد مهد لذلك

خلال زيارته التفقدية لقوات جيشه شهر أوت1959م وشرح برنامجه السياسي الجديد بقوله"إذا كان نجاح العمليات العسكرية أمرا ضروريا فإنه لايحل القضية الجزائرية إلا إذا اتفقنا يوما ما مع الجزائريين،مضيفا بأن عصر إدارة الأوروبيين للأراضي المحتلة قد انقضى..."(ديغول شارل،1981 :83).

كما دعا أفراد جيشه إلى طاعته وعدم عصيان أوامره، وهو يعرف جيدا أنه لن ينجح في مشروعه هذا، إلا إذا ضمن ولاء الجيش له خاصة في اتخاذ قرار مصيري يهم الجزائريين(سالمي مختار، 2018 :164).

أعلن الجنرال شارل ديغول بعد عودته من الجزائر في الخطاب الذي توجه فيه إلى الشعب الفرنسي من خلال التلفزة الوطنية الفرنسية يوم 16 سبتمبر 1959م وقال فيه بأن الوقت قد حان لإعطاء الفرصة للجزائريين كي يعبروا بأنفسهم عن مستقبلهم ويقرروا مصيرهم (بوحوش عمار،1997 :438).

وقد تضمن هذا المشروع هذه النقاط التالية:

-إيقاف القتال فورا

-توفير السلم لمدة أربع سنوات

-في ختام هذه السنوات الأربعة يجرى استفتاء للشعب الجزائري حول اختيار مصيره الذي يتألف من ثلاثة خيارات(خضير إدريس،2006: 291)،كما خير ديغول الجزائريين في هذا الاستفتاء بين الاندماج في فرنسا أو الانفصال عنها، والحكم الذاتي في إطار الفيدرالية الفرنسية.(Benkhadda Ben Yousef ;1972 .246).

إن المتأمل لبيان شارل ديغول بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم لأول وهلة يراه حلا مقبولا وموفقا ومشرفا لفرنسا ،لكن حينما يطلع على تفاصيله يجده عبارة عن قنبلة موقوتة في طريق الشعب الجزائري أو هو عبارة عن مناورة تهدف إلى تغليط الرأي العام الجزائري والعالمي وإخماد الثورة (خضير إدريس،2006 :292).

إن تقرير المصير الذي اقترحه الجنرال شارل ديغول بتاريخ 16 سبتمبر 1959م تضمن ثلاث خيارات يكون أحدها هو الحل بالنسبة للجزائريين وهي:

1-الانفصال: في هذه الحالة تترك فرنسا الجزائريين يعبرون عن إرادة الانفصال عنها وينظمون بلادهم التي يعيشون فيها بمعزل عنها، غير أن الجنرال ديغول لم يكن يحبذ مطلقا هذا الحل، وكان يعتقد أنه أمر

مستبعد، وإن حدث فسيؤدي إلى كارثة حسب اعتقاده لأنه سيفتح الباب للمعاناة والفوضى السياسية وعمليات ذبح معممة وديكتاتورية شيوعية عدوانية حسب تعبيره. ولهذا دعا الجزائريين أن يستعيذوا من هذا الشيطان. (بورغدة رمضان،2012 :304).

ومن أجل استبعاد هذا الحل أكد أنه "في حالة إقرار هذا الخيار فإن الجزائريين من كل الأصول الذين يرغبون في البقاء فرنسيين سيكون لهم ذلك، وستحقق لهم فرنسا رغبتهم حتى ولو اقتضى الأمر تجميعهم في مناطق معينة". ومن أجل إفراغ هذا الخيار من محتواه قرر الجنرال ديغول استثناء الصحراء باعتبارها أرضا فرنسية فقد ذكر 12ولاية مستبعدا الصحراء، وطلب من الفرنسيين احترام رأيه والموافقة على ما ستصير إليه الأمور في الجزائر.(ديغول شارل،1981 :87).

2-الإدماج :أو الفرنسة وهو المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع السكان الجزائريين، مسلمين وغيرهم. وهذا الإدماج يتيح للجزائريين أن يمارسوا جميع الوظائف السياسية والإدارية والقضائية وجميع المصالح الحكومية، أي يتمتعون بجميع المزايا التي للفرنسيين أنفسهم في فرنسا.(Patrick Evénno et Jean Planchais,1990,250).

3-أما الخيار الثالث فهو حكم الجزائريين بالجزائريين وبمساعدة فرنسا وهو الحل الذي كان ديغول يؤمن به ويعتقد أن الأغلبية من سكان الجزائر تتبناه وتؤيده وتعتبره حلا مناسبا للمشكلة الجزائرية وذلك من خلال وثيقة معها في جميع مجالات التعليم، والدفاع والاقتصاد والعلاقات الخارجية وإذا قبل الجزائريون هذا الحل فإن الجنرال ديغول يشترط في هذه الحالة أن يكون نظام الحكم في الجزائر فيدراليا، حتى يكون لمختلف المجموعات التي تعيش في الجزائر الضمانات الخاصة بحياتهم الشخصية في إطار التعاون بينهم.(بورغدة، رمضان2012 :305).

كما دعا إلى استفتاء حول مستقبل الجزائر يكون بحضور مراقبين دوليين و ذلك في غضون أربع سنوات ،وبعد تحقيق الهدنة وعودة السلم بحيث لايبلغ عدد القتلى مائتي شخص في العام والهدف من وراء استفتاء تقرير المصير، هو كسب الرأي العالمي خاصة أمام الأمم المتحدة وإضفاء طابع الشرعية على سياسته التي مافتئ يمارسها بمفرده بعيدا عن كل ديمقراطية.(الزبيري محمد العربي،1999 :151).

كما أشار شارل ديغول في مشروعه وحسب رأيه فإن تقرير المصير سيمثل كل التيارات السياسية، وهذا يعني الرجوع إلى طاولة مستديرة

وعدم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للمقاومة الجزائرية.(بن خدة بن يوسف،د س:18).

إن هذا التصريح يريد أن يخلق في الجزائر مشكلة عنصرية طائفية زيادة على مشكلة المستوطنين الأوروبيين، وذلك بتقسيم سكانها إلى جاليات متعددة: اباضية،عربية، قبائلية. وهو أمر شديد الغرابة حقا، إذ كيف يعقل أن يعتبر سكان البلاد الأصلين القدماء عبارة عن جاليات أجنبية والأشد غرابة من هذا التصريح أنه ينفي أن يكون هناك شعب أو دولة قبل مجيء الاحتلال الفرنسي، ويؤكد أنه تعاقب عليها غزاة عديدون: قرطاجيون، رومان، وندال وفرنسيون .... دون أن تكون هناك حكومة جزائرية.(بوعزيز يحي،1996 :286).

بذلك يتضح البعد الاستعماري لتقسيم الجزائر بإعتبار الجزائر بلدا لم يعرف السيادة على مر التاريخ، وأنه من استعمار لآخر ونسي الحكومات الوطنية التي قامت في الجزائر، بدءا من يوغرطة إلى الأمير عبد القادر.(أزغيدي لحسن،1996: 125).

لقد حاول الجنرال شارل ديغول من خلال هذه المبادرة الحيلولة دون تسجيل القضية الجزائرية في الدورة الرابعة عشرة لهيئة الأمم

المتحدة، والتي كان من المقرر أن تدرج بطلب من المجموعة الأفروأسيوية. وهو بذلك أراد التصدي للثورة وخنقها دبلوماسيا، من أجل استمالة الرأي العام العالمي لتصوراته(سيد علي أحمد مسعود ،2016 :293).

إن هذه المراوغة التي أعلن عنها الجنرال ديغول مراوغة مكشوفة، ومع ذلك اعتقد أنه يستطيع أن يقنع أولئك الأغبياء المغفلين حسب زعمه، ويلعب دورا سياسيا مهما في التأثير على نفسية الجزائريين ويشتت صفوفهم، وبالتالي ينتصر على الثوار بالحيل والمناورات. حين عجز عن تحقيق الانتصار عليهم بالحرب، لأن موقفه محفوف بالمخاطر ومشروع تقرير المصير موضوع وراءه أفخاخ منصوبة في الطريق، فبمجرد وقف إطلاق القتال بدون قيد أو شرط هذا فخ أول، الاستسلام والتجرد من السلاح فخ ثان، انتظار أربع سنوات أو أكثر هذا فخ ثالث، وهذا الانتظار يمكنه أن يدوم طوال الحياة واستتاب الأمن الفعلي هذا فخ رابع مدعم لفكرة الانتظار، وقد يكون مبررا نهائيا والتعبير الفردي فخ خامس يهدف إلى تشتيت الصفوف وبالتالي استحالة الاستفتاء. (خضير إدريس،2006 :292).

يجب أن نفهم من مشروع تقرير المصير أن الجنرال شارل ديغول حين طرحه لم يكن يقصد معنى التداول وهو منح الاستقلال بل يريد

منه شعارا ينفي به الطابع الاستعماري في الجزائر ويضيق به الخناق دبلوماسيا على الثورة الجزائرية(سالمي مختار،2018 :165).

ذلك هو ملخص تصريح 16 سبتمبر 1959م، وهو على الرغم من أهميته فيما يخص الاعتراف بحق تقرير المصير، إلا أن القيود التي أحيط بها والتحفظات الشديدة التي اشتمل عليها، أو ألحقت به لتوضيحه كادت أن تفقده كل معنى وأهمية.

بعد إعلان الجنرال ديغول لمشروع تقرير المصير جاءت ردود الفعل الجزائرية حول هذا التصريح ، فكانت البداية مع الحكومة المؤقتة هذه الأخيرة التي كانت تعرف عشية إعلان الجنرال شارل ديغول لمشروع تقرير المصير أزمة متمثلة في انقسام القيادة على ذاتها وانشغالها بالصراعات الداخلية(حربي محمد،1983 :214). وهذا ما أكده العقيد علي كافي في مذكراته بقوله " منذ تشكيل الحكومة المؤقتة التي كان على رأسها فرحات عباس وهو يشعر بالتذمر وصابر نفسه طويلا حتى لا يحدث الشرخ ولكن المناقشات تكرست واللهجة تباينت والمواقف تنافرت والمبادئ تميعت ،فانعدم الحوار بينه وبين القيادة"(كافي علي،1999: 236).

لقد أدت المبادرة الديغولية إلى حدوث حالة استنفار في صفوف الحكومة المؤقتة، وهذا ما برز خلال الاجتماعات التي عقدت للتدارس والرد على اقتراحات الجنرال ديغول حيث تم عقد سبعة اجتماعات يومية من 20 إلى 28 سبتمبر 1959م ، باستثناء يوم 23 سبتمبر 1959م ثلاثة منها مشتركة بين أعضاء الحكومة المؤقتة والعقداء (Ferhat Abbas,1980, 369).

كما تمت أيضا استشارة المسجونين الخمسة في جزيرة إكس، وإستشير أيضا القادة العسكريون وجيش الحدود بالمغرب وتونس، وبعض الدول الصديقة كتونس والصين الشعبية (بوضربة عمر،2002: 291).

بعد سلسلة من المناقشات والاتصالات التي دامت أسبوعين جاء رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على إعلان الجنرال شارل ديغول لمشروع تقرير المصير، حيث أذيع يوم 28 سبتمبر1958م بيانا للحكومة المؤقتة في ندوة صحفية بالعاصمة التونسية تضمنت مجموعة من النقاط أبرزها : مفهوم تقرير المصير كما تتصوره قيادة الثورة. بالإضافة إلى الإشارة إلى وضع الثورة التي أصبحت على أبواب السنة السادسة كما أنه في هذا الوقت تستعد الجمعية العامة للأمم المتحدة

لمناقشة القضية الجزائرية،كما تمت الإشارة إلى وضعية الصحراء وثرواتها المستغلة من طرف فرنسا وقضية الوحدة الوطنية والترابية للشعب الجزائري .(المجاهد، 1959: العدد 52).

باركت الحكومة المؤقتة مشروع تقرير المصير كخطوة نحو الطريق الصائب مؤكدة استعدادها تحت شروط معينة لتبدأ محادثات أولية ،كما أكدت استعدادها للمرحلة القادمة سياسيا وعسكريا (Horne Alistaire,1980 ;348) فتقرير المصير ليس إلا نتيجة مستحقة لنضال الشعب الجزائري حسب كريم بلقاسم ،وهو نفس الطرح الذي أكده فرحات عباس في إجابته للسيد جاك دوشمان (Jack Duchmain) يوم03 أكتوبر1959 عن احتمال زيارته لباريس ولقائه بالجنرال ديغول فقال " لا ليس بهذه السرعة....إن زيارتي لباريس لن تكون براية بيضاء".(بوضربة عمر،2002 :295).

أما فيما يخص موقف الشعب الجزائري، فقد لقي تصريح الحكومة المؤقتة يوم 28 سبتمبر 1959م مساندة من طرف الشعب الجزائري ووقف إلى جانب الحكومة المؤقتة وجيش التحرير، حيث جاءت ردود الأفعال مؤيدة لرد الحكومة المؤقتة. وفي هذا الجانب يقول وزير

الاتصالات العامة عبد الحفيظ بوالصوف (1926م-1982م)" إنكب الجزائريون في المغرب على دراسة تصريح الجنرال ديغول وأجمعوا على قبول تصريح الحكومة المؤقتة"،أما في تونس فيقول وزير الداخلية لخضر بن طوبال(1923م-2010م) " زكى الجزائريون المقيمون في تونس رد الحكومة المؤقتة رغم أن المثقفين وجدوه جافا نوعا ما ولكنه مقبول على العموم"(بوضربة عمر،2002 :294).

أما في داخل الجزائر فقد عملت اللجان الشعبية على شرح وتوضيح مقاصد الجنرال ديغول في الوسط الشعبي؛ وهو نفس الدور الذي قامت به جريدة المجاهد حيث قامت بتقديم شرح مفصل لمفهوم تقرير المصير تحت عنوان" تقرير المصير كما يجب أن تعرفه". إضافة إلى شرح موقف الحكومة المؤقتة ولماذا تطالب بالضمانات في الاستفتاء كما عمدت إلى إبراز الكيان القومي للجزائر الذي أنكره الجنرال ديغول(المجاهد،1959 :العدد52).

كما قامت الجريدة بنقل نداء الرئيس فرحات عباس للشعب الجزائري بمناسبة الذكرى الخامسة للثورة، حيث ثمن الرئيس ما حققته الثورة في هذه المرحلة، مؤكدا للشعب الجزائري أن هذه الحرب

ستتواصل بسبب إصرار العدو عليها " أشعر أن واجبي هو أن أقول لكم إنه ما تزال هناك امتحانات أخرى تنتظرنا، ولكنني واثق إن أي إمتحان منها لن يزعزع إيماننا ولن ينال من أمالنا." (المجاهد،1959 :العدد54).

بهذا أصبح حتى الجزائري البسيط يعرف معنى مشروع الجنرال ديغول القائم على الكلام والتصويت في المدن، والقرى والقتال في الجبال حسب تعبير أحدهم. وإجمالا فنظرة المسلمين الجزائريين لمشروع الجنرال لا تعدوا عما قاله أحد شبان الجزائر العاصمة" لا بأس به هناك أشياء طيبة، ولكن هناك أيضا أشواك وعلى كل حال فإن الزهرة التي كنا ننتظرها جميعا لم نجدها في هذه الباقة"(شريط عبد الله،دس:102).

أما فيما يتعلق بموقف جيش التحرير الوطني فقد أكد لخضر بن طوبال أن الجنرال ديغول وعبر تصريح 16 سبتمبر يريد أن يسحق ويدمر كل شيء حي على أرض الجزائر، ويرفع راية السلام في المنابر الإعلامية والدبلوماسية الدولية. وهذا ما دفع قيادة الثورة بعد تشاورها مع قادة الداخل إلى إصدار أوامر بتكثيف العمليات العسكرية بعد إعلان الجنرال شارل ديغول، حيث شهدت كل ربوع الوطن تنفيذ عمليات عسكرية ضد الأهداف الفرنسية ، دعما لموقف الحكومة المؤقتة

حيث تسببت في خسائر فادحة في صفوف القوات الفرنسية(المجاهد،1959 :العدد53)

أما في فرنسا فقد عمل مناضلو جبهة التحرير الوطني على توزيع والترويج لبيان 28سبتمبر1959م وشرحه، حيث تم توجيه نداء للشعب الفرنسي بتاريخ 17 أكتوبر جاء فيه"أنه من أجل تطبيق فعلي لحق تقرير المصير لابد من ضمانات. لأن الاستشارة الصحيحة لا يمكن أن تجري تحت ضغط جهاز عسكري وبوليسي ضخم،وما من فرنسي حسن النية سيلوم الحكومة المؤقتة على المطالبة بالحد الأدنى من الضمانات الجوهرية."(هارون علي،2007 :156).

ردود فعل المستوطنين الأوروبيين من إعلان الجنرال شارل ديغول لمشروع تقرير المصير:

كان إعلان تقرير المصير بمثابة المنشط الذي أسرع التفاعلات وعجل بعملية الاستقطاب وتبلور المعارضات في المتربول كان الرأي العام في غالبيته مؤيدا، أما الطبقة السياسية فإنقسمت بين مؤيد ومعارض بما في ذلك داخل حكومة ديغول نفسها، قادة اليمين المتطرفون وفي مقدمتهم جورج بيدو (Bidault George،1899-1983)، المارشال جوان

(Maréchal Juin) أعلنوا معارضتهم بشكل صريح وأخذوا ينظمون أنفسهم للمقاومة. ولكن المعارضة الأشد كانت في الجزائر، حيث تكونت جبهة واسعة ضمت فئة من العسكريين والتنظيمات والجمعيات الأوروبية وجحافل الأرجل السوداء، وكل ما كان موجودا من أنصار الجزائر فرنسية.(بلحاج صالح،2008 :138).

أما فيما يخص موقف المستوطنين الأوروبيين من إعلان الجنرال ديغول عن تقرير المصير، لقد جن جنونهم وأخذوا يتقدون غيضا من ذلك الإعلان المشؤوم بالنسبة إليهم، وشرعوا يرددون عبارات تنم عن أنفسهم المضطربة الحائرة، لقد سحقنا، فقدنا كل شيء، وتعلقت أمالهم وأنظارهم بالجمعية الوطنية الفرنسية لعلها تعارض ديغول وترفضه. ولما رأوا أن الجمعية الوطنية لم تفعل شيئا،اتجهت أنظارهم للجيش الذي لايزال يلتزم الصمت ولم يقل كلمته.(خضير إدريس،2006: 355-366).

كالعادة ودائما في مثل هذه الحالات يحتاج الانفجار إلى شرارة، وقد جاءت الشرارة هذه المرة من المصدر نفسه، أي من عند الجنرال شارل ديغول ذاته على إثر حادثة الجنرال جاك ماسو (Jacques Massu) (أنظر التعليق رقم 1). استقبل في يوم 13 جانفي 1960م الجنرال ماسو

الصحفي الألماني كمبسكي(Kempski) وأدلى في حديثه معه بتصريحات معادية لسياسة ديغول بشأن الجزائر، فقال أنه لم يعد يفهم تلك السياسة وأن الجيش لم يكن يتوقع منه موقفا كهذا ، ثم عبر عن خيبته وخيبة الجيش لكون الجنرال ديغول أصبح على حد قوله من رجال اليسار وختم حديثه بعبارات استفزازية ضد ديغول وسياسته، ونشر ذلك الحديث في الجريدة التي كان الصحفي الألماني يعمل بها.(أنظر التعليق رقم 2)(بلحاج صالح،2008: 139).

عندما سأله الصحفي عما إذا كان الجيش سيمتثل لأوامر ديغول، أجاب"إنني شخصيا والأغلبية الكبيرة من الضباط الذين يتواجدون في مركز المسؤولية لن ننفذ الأوامر التي يعطيها رئيس الدولة بدون شرط". (Horne Alistaire,1980 ;357).

قرر الجنرال شارل ديغول معاقبة "ماسو" على طيشه، فأمر وزير الدفاع باستدعائه في اليوم الموالي، وقام بتنحيته من منصبه، ومنعه من العودة إلى الجزائر، وعين مكانه الجنرال جان كريبان(Crépin Jean). رغم توسط المندوب العام والجنرال شال موريس والماريشال جوان وبعض الشخصيات الفرنسية العسكرية، من أجل العفو عنه تفاديا

للانفجار الذي كان متوقعا نتيجة عزله وتمسك الجنرال ديغول بقراره.(بلحاج صالح،2008 :141).

كان قرار عزل "ماسو" بمثابة الشرارة الأولى لأول عصيان علني يقوم به المستوطنون الأوروبيون، لأن "ماسو " بالنسبة لهم يعني معركة الجزائر ضد الإرهاب. وفور الإعلان عن هذا القرار يوم22 جانفي1960م قام جوزيف أورتيز (Joseph Ortiz،1917--1995) بإعطاء تعليمات للأوروبيين، تنص على إقامة المتاريس والحواجز سميت فيما بعد أسبوع الحواجز" La semaine des barricades''"ودامت من 23 جانفي حتى 1فيفري والشروع في التمرد إلى أن تتم الإطاحة بديغول وسلطة باريس.

وقد أغلقت معظم الدكاكين والمطاعم والحانات يوم 24 جانفي، وبدأت المظاهرات الصاخبة ضد ديغول والتي كان الهدف منها إجباره على التراجع بشأن تقرير المصير، فتجمع حوالي10000شخص حول مقام الجندي المجهول. ومن أعلى مبنى قصر الحكومة خطب "أورتيز "،جون جاك سوزيني، (Jean Jacques Susini،1933-2017) أمام الجموع وحث الأوروبيين على الإتحاد من أجل الحفاظ على الجزائر

فرنسية، وأيده في ذلك النائب **لاغيارد بيير** (1931-2014، Lagaillarde Pierre)الذي إحتل الجامعة بمعية 500 شخص مؤطر ومسلح واستجاب المستوطنون لقائدهم" أورتيز" وقاموا بمحاصرة معظم شوارع العاصمة.(حاميد حسينة،2001 :161).

عزل المتمردون طيلة ذلك الأسبوع حي النفق الجامعي والجامعة المركزية، وأقاموا من حوله الحواجز، ثم تخندقوا داخل الكليات بأسلحتهم الآلية الخفيفة والمتوسطة وبدلات المعركة المميزة لميشيات الوحدة الإقليمية تحت قيادة المتطرفين ورأس حربة الدفاع عن الجزائر فرنسية من أمثال: "لاغيارد'بيير'،"جوزيف أورتيز،""جون جاك سوزيني". وأعلنوا أنهم سيظلون معتصمين في مواقعهم ولن يخرجوا منها إلا إذا تراجع ديغول عن تقرير المصير وإعادة الجنرال "ماسو" إلى منصبه، وإذا تجرأت قوات الأمن والجيش على الاقتراب منهم فإنهم سيطلقون الرصاص؛ وهو ما حدث خلال الأيام التالية.(بلحاج صالح،2008 :140).

استمرت ثورة الحواجز أسبوعا كاملا، وكانت حركة عصيان مدني مسلحة ودموية، بلغت ذروتها مساء يوم 24جانفي1960م. حيث خلف

تبادل إطلاق النار بين أجهزة الأمن الفرنسية والمتمردين بقيادة "أورتيز"20قتيلا و147جريحا(بورغدة رمضان،2012 :314).

وفي الأيام المقبلة، بقي المتمردون والمظليون وجها لوجه، وأفلت الوضع من أيدي السلطة المدنية، فقرر المندوب العام **بول دولوفري** (Paul Delouvrier،1914-1995) الهروب إلى الرغاية، حيث وجه خطابا طمأن فيه الأوروبيين على مستقبلهم ودعا المتمردين إلى التعقل والعودة إلى الشرعية. أما السلطات العسكرية فامتنعت عن اتخاذ موقف التشدد من "لاغيارد "وزملائه وظلت تماطل في تطبيق الإجراءات الملائمة للقضاء على تمردهم في أقرب الآجال وفقا لرغبات الجنرال شارل ديغول، وقرر الجنرال شال الالتحاق بالمندوب العام " بول دولوفري" في الرغاية (بلحاج صالح،2008 :141).

اضطر رئيس الحكومة الفرنسية **ميشال دوبري** (1995-Michel Debré،1912) لزيارة الجزائر بقصد إقناع الأوروبيين بعدم التمرد على الحكومة، لكنه فشل في مهمته وعاد إلى باريس، وهو مذهول من عداوة الأوروبيين للحكومة الفرنسية والجنرال ديغول، إلى درجة أنه قدم استقالته إلى هذا الأخير الذي رفضها في الحين. وقد وصف الجنرال

كوست (Costes) حالة المتمردين في الجزائر العاصمة بمثابة ثوار خارجين على القانون مصممين على فرض إرادتهم على باريس.(بوحوش عمار،1997 :441).

ومن أهم العوامل الرئيسة التي أدت إلى فشل المتمردين، وقوف الجيش ضدهم وخاصة المظليين، وكانت هذه الحوادث تعبيرا من المستوطنين عن رفضهم لعزل جاك ماسو وسياسة الجنرال ديغول فيما يتعلق بتقرير المصير، وتعاطف معهم العديد من ضباط الجيش بما فيهم الجنرال شال دون أن يتورط معهم. لقد شكلت هذه الثورة خطرا كبيرا على الوحدة الوطنية لفرنسا وهددت مؤسستها الشرعية، إلى درجة أن السيد ميشال دوبري رئيس الحكومة الفرنسية وصلته يوم 24 جانفي 1960 معلومات عن وجود استعدادات يقوم بها اليمين المتطرف في باريس للقيام بانقلاب عسكري (بورغدة رمضان،2012 :314).

عندما اندلعت المواجهة كان الجنرال ديغول في عطلة نهاية الأسبوع ببلدته كولومبي، فبلغه الخبر، فعاد إلى باريس فورا حيث سجل في ليلة 24-25 جانفي 1960 مكالمة قصيرة للإذاعة ووصف فيها التمرد بأنه "ضربة قذرة لفرنسا"وجدد ثقته في المندوب العام والقائد الأعلى للجيش من أجل استخدام الوسائل الملائمة لإخماده. وفي يوم

29جانفي 1960م مساء ظهر على شاشة التلفزيون وألقى خطابا طلب فيه من بلاده أن تسانده مهما كانت الأحوال، وخاطب أوروبيي الجزائر لتهدئة قلقهم داعيا الجيش إلى الإنضباط والطاعة، وعن الموضوع الجوهري والشائك استهل ديغول خطابه مؤكدا أن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم هو المخرج الوحيد والممكن حسبه، وختمه بالعبارات "وإذا كان المتمردون قد إتخذوا القرار الذي إتخذته بشأن الجزائر حجة لتمردهم فليعلم الجميع في كل مكان وليكن معلوما جيدا أنني لن أتراجع"(ديغول شارل،1981: 92).

دق ذلك الخطاب ساعة النهاية بالنسبة للمتمردين الذين تأكدوا كبقية الفرنسيين في الجزائر و المتربول أن ديغول لن يرضخ لمطالبهم. وفي يوم30 جانفي 1960م سجل تغير في موقف قيادة الجيش التي كانت تماطل وتدعوا إلى التفاهم والتفاوض مع المتمردين حيث أعطى الجنرال كريبان القائد الأعلى العسكري على مستوي العاصمة أوامر بإخلاء الأحياء المحيطة بالكليات وعزل المتمردين، وفي اليوم التالي انتهى كل شيء و إنهارت الحركة في فوضى عارمة: هرب "جوزيف أورتيز" إلى إسبانيا وعاد أعضاء الوحدات الإقليمية إلى منازلهم تاركين أسلحتهم ولم

يبق سوى" لاغيارد "وبعض الأنصار الذين وجهوا إلى زرالدة وبعدها إلى سجن لاصانتي بباريس .(بلحاج صالح،2008 :141).

كان قادة الجيش والأوربيون يأملون أن يحققوا ماحققوه في 13 ماي 1958م، أي الإطاحة بنظام الحكم في باريس، وإقامة نظام عسكري جديد، يرضخ لمطالبهم ويعلن عن بقاء الجزائر فرنسية. وحسب إستراتجيتهم، كان يتعين على ديغول أن يركع أمام الأوروبيين، لكن الخطأ الذي وقع فيه الأوروبيون في الجزائر هو أن ديغول ليس هو غي مولي الذي خضع لهم سنة 1956م، فقد طلب من ممثل الحكومة أن ينسحب من الجزائر العاصمة حتى لا يبقي أسيرا في يد المتمردين.

بعد هذه الحوادث بدأ ديغول مرحلة جديدة في الجزائر بإعادة تنظيمها، حيث قام بحل المكتب الخامس(أنظر التعليق رقم3)، وأعطى صلاحياته إلى رؤساء النواحي العسكرية. ويعود السبب لحل هذا المكتب إلى تحالف قادته مع الأوروبيين ضد الحكومة الفرنسية ورفضهم لسياسة ديغول المتمثلة في منح تقرير المصير للجزائريين، كما قام الجنرال ديغول بنزع السلطات المعطاة للجيش لكي يحل محل الشرطة، حيث أصبحت هذه الأخيرة بعد 4فيفري1960م خاضعة للمندوب العام في الجزائر

والولاة وإبتداء من هذا التاريخ أصبح الولاة يتمتعون بصلاحيات جديدة بعد تعديل القوانين الفرنسية، كما تم تعويض العقيد "قودار"(Godard) رئيس المكتب الخامس بشرطي . (بوحوش عمار،1997 :443).

وفي مطلع شهر فيفري 1960 م طلب ديغول صلاحيات استثنائية لحكم فرنسا عن طريق إصدار المراسيم لمدة 14 شهرا، وقد استجيب لذلك، ثم أمر بحل الجيش الإقليمي الذي كان يضم 13ألف من المستوطنين الأوروبيين، الذين أيدوا حركة التمرد وأعاد تنظيم الشرطة. كما قام ديغول بتسريح ثلاث جنرالات مرموقين في الجيش أظهروا نوعا من التعاطف مع الأوروبيين في الجزائر(الجنيدي خليفة وآخرون،2009 :302-301).

بعد ذلك قام الجنرال ديغول بجولة تفقدية في الجزائر، للثكنات فتجول في مارس 1960من الشرق الجزائري إلى الحدود المغربية. وكان قصده من هذه الجولة ترويج فكرتين: الفكرة الأولى ضرورة التغلب على الثورة الجزائرية، والثانية الحديث عن الجزائر جزائرية بدلا عن الجزائر فرنسية المروج لها من طرف الفرنسيين المتطرفين وجزء من الجيش الفرنسي(بن حمودة بوعلام،2012 :436).

خاتمة:

أظهرت أيام الثورة التحريرية فشل ما أقدم عليه الجنرال ديغول من مخططات ومشاريع كانت تهدف كلها للقضاء على الثورة الجزائرية عسكريا وتشتيت قيادتها الداخلية والخارجية، والدعوة إلى التفاوض في إطار سلم الشجعان، لينتقل بعدها إلى مشروع أخر عله يفلح فيه وهو مشروع تقرير المصير الذي هو تكملة لمشروع سلم الشجعان.

اعتبر المستوطنون الأوروبيون وقادة الجيش الفرنسي في الجزائر ،أن الجنرال ديغول الذي عاد إلى السلطة بفضلهم، قد خذلهم من خلال تصريح 16 سبتمبر 1959م.

إن المتأمل لبيان ديغول بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم لأول وهلة يراه حلا مقبولا وموقفا مشرفا لفرنسا، لكن حينما يطلع على تفاصيله يجده عبارة عن قنبلة موقوتة في طريق الشعب الجزائري.

ضف إلى هذا أن تاريخ إعلانه كان مناورة مكشوفة من الجنرال ديغول، تهدف بالدرجة الأولى إلى مواجهة هيئة الأمم المتحدة والرأي العام العالمي،. خاصة بعد أن أذاعت ونشرت أخبار التعذيب والإرهاب الأحمر الذي يقوم به الجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري. إن فكرة

تقرير المصير مناورة سياسية من مناورات ديغول، وقد أزعجت المستوطنين وقادتهم المتطرفين المتمسكين بالجزائر فرنسية.

مثل عزل الجنرال ماسو من منصبه بعد تصريحاته ضد الجنرال ديغول والرافضة لسياسته خاصة فيما تعلق بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، الشرارة التي فجرت غضب المستوطنين الأوربيين في ثورة الحواجز، بمدينة الجزائر لمدة أسبوع كامل متحدين السلطة المدنية والعسكرية في فرنسا والجزائر. لقد كان خطاب ديغول بمثابة الضربة القاضية للمتمردين، لأنه كان بارعا في إيجاد الكلمات المقنعة ولهذا نجح في إقناع قادة الجيش وتهدئة أعصاب الأوروبيين وقد خاب أملهم وعادوا إلى ديارهم مهزومين، وظن المستوطنون أنهم بتواطئهم مع الجيش بإمكانهم إجبار ديغول على التراجع عن مشروع تقرير المصير غير أن الواقع أثبت لهم العكس تماما.

التعاليق والشروح:

التعليق رقم1: هو قائد هيئة أركان جيش العاصمة في ذلك الوقت، تولى قيادة اللواء العاشر للمظليين، أثناء معركة الجزائر1957م من أكبر مهندسي انقلاب 13 ماي 1958م.

. التعليق رقم 2: الجريدة الألمانية (Suddeutshe Zeitung)

التعليق رقم3: هو قسم الجوسسة على المسلمين والمكلف رسميا من طرف وزارة الدفاع الفرنسية.

قائمة المراجع:

1-الزبيري محمد العربي، (1999). **تاريخ الجزائر المعاصر**،د ط، دمشق، إتحاد الكتاب العرب.

2-أزغيدي لحسن، (2009). **مؤتمر الصومام**،د ط، الجزائر، دار هومة.

3-أزغيدي لحسن، (1994). "سياسة ديغول إتجاه الثورة"،**مجلة التراث**، جمعية التاريخ والتراث الأثري، العدد 7.

4-بوحوش عمار، (1997). **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية الاستقلال**،ط1،بيروت،دار الغرب الإسلامي.

5-بن حمودة بوعلام،(2012). **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر**،ط1،الجزائر،دار النعمان.

6- بن خدة بن يوسف، (دس). **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان**، د ط، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

7-بورغدة رمضان، (2012). **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول**،ط1،الجزائر، منشورات بونة للبحوث والدراسات.

8-بوضربة عمر، (2010). **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية**،ط1،الجزائر ،دار الحكمة.

9-بوضربة عمر، (2002). "موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من المناورات الدبلوماسية الفرنسية حق تقرير المصير16/ 09/ 1959"من خلال وثائق الحكومة المؤقتة بالأرشيف الوطني،حولية المؤرخ،إتحاد المؤرخين الجزائريين، العدد 2.

10-بوعزيز يحي، (1996). **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط2، ج2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع.

11-بلحاج صالح، (2008). **تاريخ الثورة الجزائرية**، ط1، الجزائر، دار الكتاب الحديث.

12-الجنيدي خليفة وآخرون، (2009). **حوار حول الثورة**، د ط،ج2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.

13-حربي محمد، (1983). **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، ترجمة كميل قيصر داغر، ط1، لبنان، دار الأبحاث العربية.

14-حاميد حسينة، (2001،2002). **المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة الماجيستر تخصص تاريخ الثورة، جامعة باتنة، الجزائر.

15-خضير إدريس، (2006). **البحث في تاريخ الجزائر الحديث**، د ط، ج2، الجزائر، دار الغرب.

16- ديغول شارل، (1981). **مذكرات ديغول "الأمل"**، د ط، بيروت منشورات عويدات.

17-سالمي مختار، (2018،2019). **إشكالية الصراع على المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ معاصر، المسيلة، الجزائر.

18-شريط عبد الله، (د س)، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959**، ج3، الجزائر، وزارة المجاهدين.

19- سيد علي أحمد مسعود، (2016). "المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعروض ديغول لإحلال السلام"، **مجلة البحوث والدراسات**، العدد 21.

20المجاهد،05/ 10/ 1959،العدد52

21المجاهد،19/ 10/ 1959،العدد53

22المجاهد،01/ 11/ 1959،العدد54

23-المجاهد، 1961،العدد06

24- ميلودي سهام، (2016،2015). **اتفاقيات إيفيان**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة تلمسان، الجزائر.

25-كافي علي، (1999). **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري**، الجزائر، دار القصبة.

26- هارون علي، (2007). **حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي1954-1962م**، ترجمة الصادق عماري، الجزائر، دار القصبة.

27- Horne Alistaire, (1980). Histoire de la guerre d'Algérie.

28- Ben kheda Ben Youce, (1972). Les accords d'Evian. Alger. Office des publications Universitaire, Ben Aknoun.

29-Ferhat Abbas, (1980). Autopsie d'une guerre. Paris. Garnier Frères.

30-Patrick Evénno et Jean Planchais (1990). La guerre d'Algérie dossière et témoignages. Alger. Ed la Phomic, Paris. Edition Allain Michel.